أهمية واستراتيجية مضيق هرمز

الدكتور / علي بن أحمد العيسائي

الموقع

- يقع مضيق هرمز بين إيران من شمال الشرقي و عُمان من الجنوب و هو يربط الخليج العربي بخليج عُمان
- انه يقود إلى موانـي 8 دول هي عُمان, الإمارات, قطر, البحرين, المملكة العربيـة السعودية, الكويـت, العـراق وإيران
- يبلغ عرض مضيق هرمز 26 ميلا بحريـا (48) كم و عرضه في أضيق منطقة فيه 21,5 ميل بحريا بين جزيرتي قويـن الكبرى و جزيرة لارك
- هنالك اختلاف علـى طـول المضيق حسب التحديد الجغرافـي ولكن الغرب يشير الـى أن طوله 525 ميلا بحريا
- تُوجد علـى مدخل المضيق عدة جزر هـي: قشم، هنجـام، لاراك، هرمـز، سـلامة وبناتهـا ، فـارور، بنـي فـارور، سـرى ، أبـو موسـى ، طمـب الكبـرى ، طمـب الصغرى

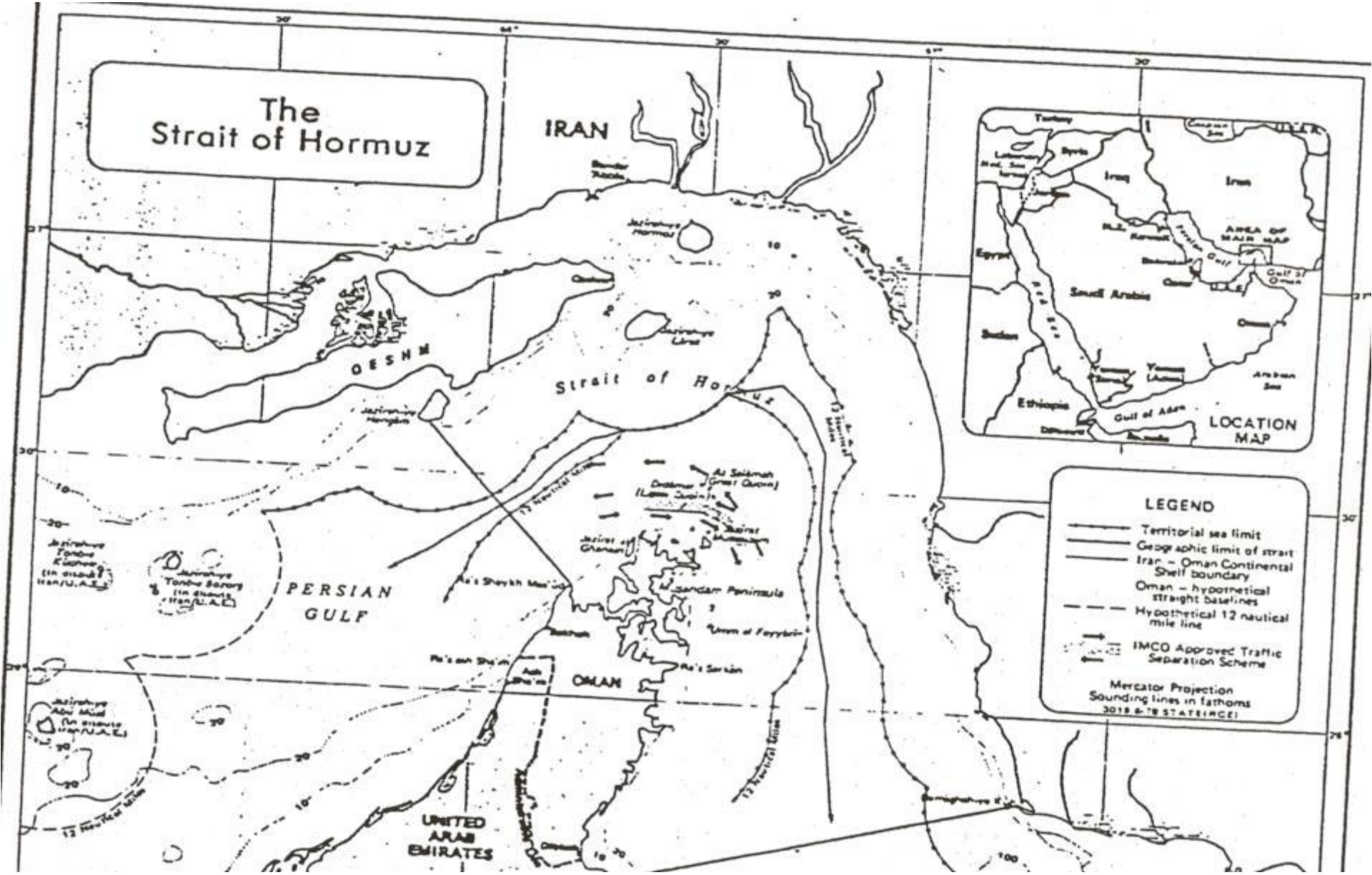
The
Strait of Hormuz
IRAN
QESHM
Strait of Hormuz
PERSIAN
GULF
OMAN
UNITED
ARAB
EMIRATES
Musandam Peninsula
LOCATION
MAP
LEGEND
Territorial sea limit
Geographic limit of strait
Iran – Oman Continental Shelf boundary
Oman – hypothetical straight baselines
Hypothetical 12 nautical mile line
IMCO Approved Traffic Separation Scheme
Mercator Projection
Sounding lines in fathoms

مسارات المرور في المضيق

- ليست كلّ هذه المساحة صالحة للملاحة حيث لا يصلح منها لهذه الغاية إلا مساحة بعرض 8 أميال تقع ضمن المياه الإقليمية العُمانية حيث يبلغ عمق المياه 300 قدم (حوالي) 100 م تقريبا
- هذه لأميال الثمانية فيها 3 قنوات لمرور السّفن و يمكن أن تتواجد عبرها 200 سفينة و ناقلة في وقت واحد
- أحدها للناقلات الداخلة إلى المضيق والآخر للخارجة منه وبينها شريط أمني في الوسط ويبلغ عرض كلّ من الممرين الخارج والداخل إلى المضيق ميلين بحريين واتساع الشريط الأمني ميل بحري واحد

تاريخ المضيق

- في النصف الثاني من القرن الرابع قبل الميلاد اخترق الأسكندر المقدوني مضيق هرمز أثناء حملته على بلاد فارس وما لبث أن أسس خطا ملاحيا بين الخليج والهند غير أنه توقف بعد وفاته. وكانت تلك بداية الغزو الخارجي للمضيق
- في عهد الساسانيين، عادت السيطرة الفارسية على المضيق وتمكنوا من إحياء الأهمية الاستراتيجية للمضيق والخليج العربي على حساب البحر الأحمر
- في الدولة الإسلامية أضحى فيها الخليج العربي بحيرة إسلامية زادت أهميته بانتقال الخلافة إلى بغداد
- بحلول عام 1320 كان لجزيرة هرمز والتي اسستها قبائل عربية قدمت من عمان الدور الأكبر للتجارة العالمية بين الشرق والغرب

تاريخ المضيق (2)

- في بداية القرن 16 تمكن الأسطول البرتغالي بقيادة "البوكيرك" من تدمير الأسطول العربي وتوقيع معاهدة مع سلطان هرمز تنص على دفع غرامة سنوية وإعفاء السلع البرتغالية من الضرائب
- بطرد البرتغاليين من قبل العمانيين في عام 1650م بدأ أفول ازدهار هرمز وظهرت المنافسات الشديدة بين إنجلترا وهولندا وفرنسا حول المطامع والمصالح في الخليج
- كرست بريطانيا سيطرتها حتى مغادرتها المنطقة في نهاية عام 1970م
- تولت إيران الإشراف الأمني على المضيق بتفويض أمريكي للشاه بناء على ما سمي (بمبدأ نكسون) حتى عام 1979م

الأهمية الاستراتيجية للمضيق

- أهمية النفط الخليجي في بعدين: البعد الأول من حيث الثقل (القدرة الانتاجية، الأسعار التنافسية، وتكلفة الإنتاج) والبعد الثاني من حيث الاحتياط إذ قد يستمر تدفق نفط الخليج في حالة جفاف منابع النفط في المناطق الأخرى ومن هنا تحقق دول المنطقة السيطرة على السوق العالمية للطاقة على مستوى الاقتصاد العالمي
- يمر به حوالي 60 % من حاجات دول الغرب الصناعية من النفط وحوالي 90 % من حاجات اليابان
- كانت للمضيق دور في بداية و نهاية الحرب الباردة و الصراع ما بين المعسكرين الشيوعي و الراسمالي

الأهمية الاستراتيجية للمضيق (2)

- تركزت حول المضيق في الثمانينات أربعة نماذج من الصراعات السياسية هي:
  - الوطنية (إيران)/ والامبريالية (الغرب).
  - عربي / إيراني.
  - التقليدية (دول الخليج)/ وثورية (إيران- اليمن الجنوبي، العراق).
  - المصالح الوطنية للدول في المضيق سواء محلية أو دولية.
- أضيف إلى هذه الصراعات السياسية اربعة مؤثرات سياسية:
  - الصراع العربي الإسرائيلي.
  - العلاقات شرق/غرب
  - الصراع الهندي الباكستاني وتأثيراته المحتملة.
  - الخلاف بين دول المنتجة للنفط والدول المستهلكة له.خلاف شمال/جنوب.
- وقليلة هي الأماكن- إن لم تنعدم- التي وجدت فيها كل تلك الصراعات والمؤثرات في وقت واحد وتداخلت فيها المصالح المحلية والأقليمية والدولية وتباينت حولها الرؤى والسياسات، غير مضيق هرمز في تلك الفترة. وما نراه دائرا حاليا من صراعات وسياسات حول المضيق ومنطقة الخليج كانت بذوره في تلك الفترة الزمنية كما أن تأثيرها سيمتد لفترة طويلة لاحقة.

أهمية مضيق هرمز الاقتصادية

الممار المهمة التي يصدر منها النفط			
الأسم	٢٠٠٦ تدفق النفط (برميل يوميا)	عرض أضيق نقطة	مصدر النفط
مضيق هرمز	١٦,٥ – ١٧ مليون	٢١ ميل بحري	دول الخليج بما فيها أيران والعراق
مضيق ملاقا	١٥ مليون	١,٧ ميل بحري	دول الخليج وشرق أفريقيا
قناة السويس	٤,٥ مليون	١٠٠٠ قدم	دول الخليج
باب المندب	٣,٣ مليون	١٨ ميل بحري	دول الخليج
المضايق التركية	٢,٤ مليون	٠,٥ ميل بحري	دول القوقاز
قناة بنما	٠,٥ مليون	١١٠ قدم	الولايات المتحدة الأمريكية

نظام المرور المطبق في مضيق هرمز

- ينطبق بشأنها نظام المرور العابر
- تدخل مياه المضيق بكاملها في البحار الإقليمية للدولتين المتشاطئيتين له وهما سلطنة عمان وإيران حيث إن كليهما تأخذ بمعيار الإثنى عشر ميلا بحريا في تحديد أتساع بحريهما الإقليمي
- وبإستثناء حق المرور العابر فأن المضيق يخضع كليا لما تخضع له باقي المجالات البحرية العمانية (نظرا لوقوع الممرات البحرية في المياه الاقليمية العمانية). بحيث تمارس سلطنة عمان سيادتها على المجالات البحرية العائدة لها وعلى القاع وما تحت القاع وعلى الحيز الجوي الواقع فوق هذه المجالات غير أن ممارسة هذه السيادة يجب ألا تمس بحقوق الدول الأجنبية في المرور العابر
- عقدت سلطنة عمان و إيران في 25 يوليو 1974 اتفاقا بتحديد الجرف القاري بينهما في مضيق هرمز، وبموجب هذه الاتفاقية فإن رسم الحدود يمتد بين الدولتين على المسافة 124.85 ميلا وتبتدئ من المنطقة الشرقية من الخليج العربي لتنتهي عند بحر عمان مارا بمضيق هرمز مكونا 12 نقطة

مواقف الدول المعنية من المرور في مضيق هرمز

- **الاتجاه الأول:** يرى الأخذ بمبدأ المرور البريء ويمثل هذا الاتجاه عمــان وإيران باعتبارهما دولتين مضائقيتين وهذا يعطيهما سلطات على الملاحة في المضيق على أساس المرور غير البريء
- **الاتجاه الثاني:**يطالب بحرية مرور السفن والطائرات في المضائق الدولية دون إعاقتها من قبل الدول المطلة على المضيق، وتزعم هذا الاتجاه العراق والكويت من دول المنطقة والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي

البدائل لمضيق هرمز

- **البدائـل البريّـة :** إنّ أغلب الإنتاج النّفطي في دول الخليج من المناطق البحريّة ، و بالتّالي فإنّ التّصدير الأنسب و الأقرب و الأرخص هو عن طريق الخليج العربي باستخدام مضيق هرمز
- **خطّوط لنقل النّفط بعيدا عن المضيق مثل:** خط لنقل النفط العراقي إلى البحر الأبيض المتوسّط عبر تركيا. و يوجد خطّ أنابيب يربط بين حقول النّفط السّعوديّة على الخليج العربي إلى ميناء ينبع على البحر الأحمر في غرب المملكة العربيّة السّعوديّة ، كما تمّ إنشاء أنبوب نفط يربط حقول النّفط في جنوب العراق عبر الأراضي السّعودية إلى ميناء ينبع السّعودي على البحر الأحمر
- تقدّمت سلطنة عمان بمشروع لمدّ خطّ نفط استراتيجي يربط حقول النّفط في شمال الخليج ابتداء من حقول نفط الكويت وصولا إلى خليج عمان عبر الأراضي العمانيّة غير أنّ هذا المشروع لم ينفّذ
- إنّ تكلفة نقل النّفط الخليجي إلى البحار الّتي ذكرناها تضيف هامشا من السّعر على كلفة التّصدير ، فمثلا تمّ الطّلب باحتساب الفرق بمقدار دولار واحد ما بين سعر برميل النّفط الخفيف في الخليج العربي و سعره في ميناء صيدا على البحر المتوسّط

البدائل لمضيق هرمز

- **البدائل البحريّة :**
- طوّرت عمان موانئها البحريّة خارج مضيق هرمز و تقدّمت بمشروع لتحويل موانئها لاستخدامها من قبل دول مجلس التّعاون .
- قامت دولة الإمارات العربيّة المتّحدة بإنشاء مينائين على سواحلها في خليج عمان خارج المضيق و هما ميناء (خورفكان) و ميناء (إمارة الفجيرة)
- إيران قامت بتطوير ميناء بندر عبّاس الواقع في الجانب الشّرقي من المضيق و اعتمدت خطط لإنشاء موانئ أخرى في أراضيها خارج المضيق و زادت اهتمامها ببحر قزوين
- قامت المملكة العربيّة السّعوديّة بنقل بعض تجارتها الخارجيّة من موانئها على الخليج العربي إلى موانئ البحر الأحمر ، مثل مينائي (جدّة و ينبع)
- شق قناة في شبه جزيرة مسندم

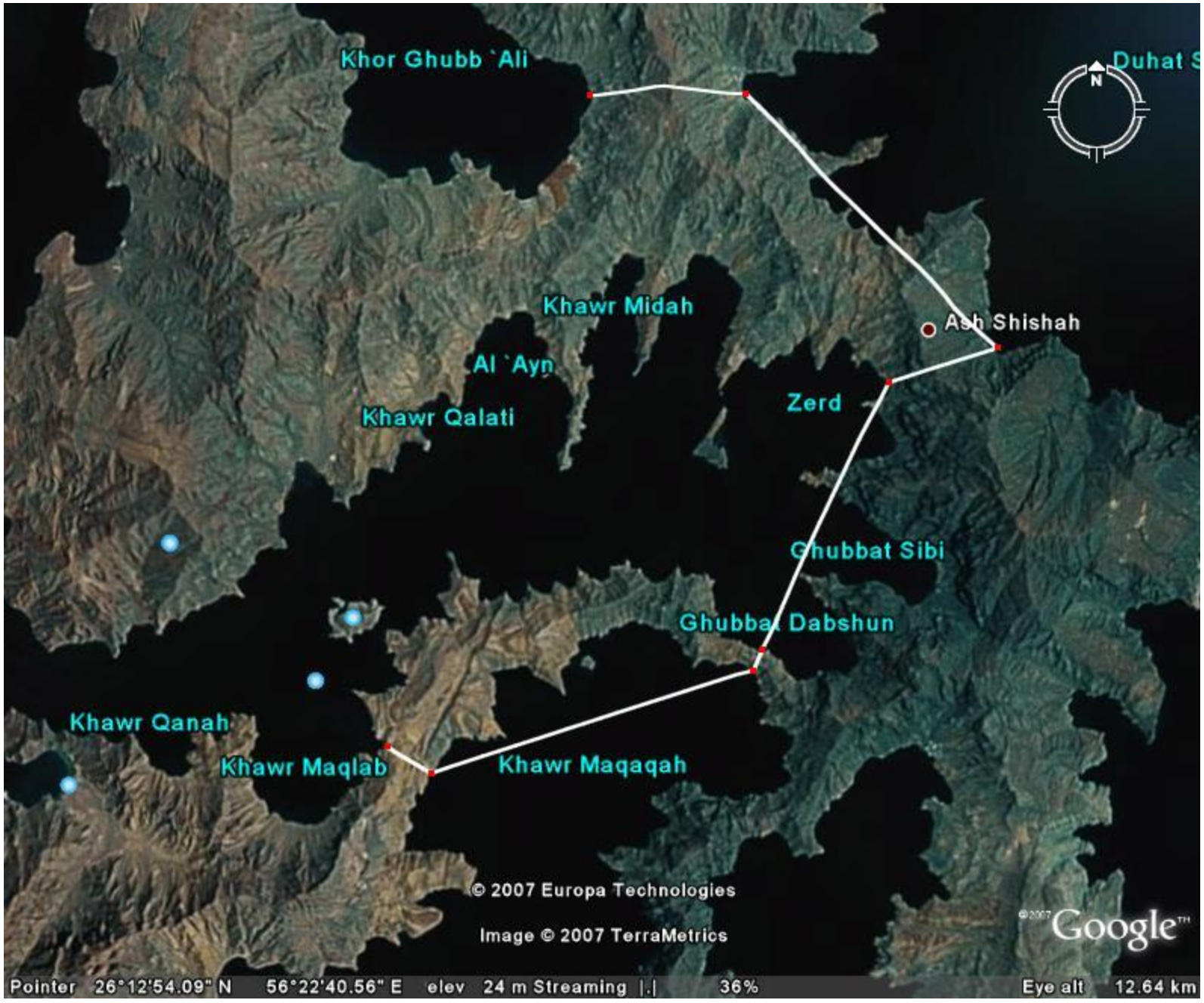
Khor Ghubb `Ali
Duhat S
N
Khawr Midah
Ash Shishah
Al `Ayn
Zerd
Khawr Qalati
Ghubbat Sibi
Ghubbat Dabshun
Khawr Qanah
Khawr Maqlab
Khawr Maqaqah
© 2007 Europa Technologies
Image © 2007 TerraMetrics
©2007 Google™
Pointer 26°12'54.09" N 56°22'40.56" E elev 24 m Streaming 36% Eye alt 12.64 km

السياسات المحلية والدولية تجاه المضيق

- كان تعامل هذه الدّول بحسب موقعها الجغرافيّ و انتمائها المكانيّ للمضيق و تحزّبها السّياسي ، فاختلفت سياسات الدّول في هذا المضمار و تنوّعت المواقف المحليّة و الدّوليّة
- فهو للعرب عامة الحد الشرقي للوطن العربي، و بالنسبة إلى دول الخليج العربي مجال حيوي للاستيراد والتصدير لكونه المنفذ البحري الوحيد، و لإيران حدودها الجنوبية وخاصرتها الأمنية والإقتصادية. وكان يراه الاتحاد السوفيتتي السابق المجال الأمني لحدوده الجنوبية. أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية واليابان فللمضيق أهمية أقتصادية عظمى لكونه أكبر منطقة منتجة ومخزنة للطاقة ومن المناطق التي كانت حساسة في الصراع الدولي مع الأتحاد السوفييتي والدول الشيوعية

السياسات المحلية والدولية تجاه المضيق (2)

- دراسة تعامل تلك الدّول على مستويين :

– الأوّل : يناقش التّعامل المحليّ للدّول القريبة من المضيق

– الثّاني : التّعامل الدّوليّ تجاه المضيق وبالذات سياسة الولايات المتّحدة الأمريكيّة

السّياسة العمانيّة تجاه المضيق

- إنّ صلة عمان بمضيق هرمز قديمة لأنّ العمانيّين من أوائل الأمم الّذين ربطتهم علاقة متينة بالبحر
- علاقتهم المباشرة بمضيق هرمز قد بدأت منذ ما قبل الإسلام و نستشفّ ذلك من خلال قصّة خروج سليمة بن مالك الأزدي ، بعد قتله والده ، من عمان إلى مدينة (هرمز) في إقليم (كرمان) الفارسي
- من وجهة النّظر العمانيّة فإنّ المضيق يعتبر مضيقا عمانيّا يستخدم للملاحة الدّوليّة و ينطبق عليه حقّ المرور (العابر) الوارد في اتّفاقيّة الأمم المتّحدة لقانون البحار لعام 1982
- تمتدّ المسارات الملاحيّة بمضيق هرمز على المياه الإقليميّة العمانيّة و هذا ما جعل مسؤوليّة حمايتها و السّهر على تأمين ملاحة آمنة بها تقع على كاهل السّلطنة

السّياسة العمانيّة تجاه المضيق (2)

- تقدّمت عمان عام 1979 بمشروع عرف لاحقا (بالمشروع التّقني العماني)، و بيّن المشروع أنّ المخاطر على المضيق تأتي إمّا بزراعة الألغام أو باحتلال الممرّ قوّة بحريّة معادية. و يقترح المشروع الحصول على كاسحات ألغام و قوارب خفر ساحليّة و طائرات استطلاع و معدّات اكتشاف إلكترونيّة. إلاّ أنّ المشروع لم يكتب له النّجاح بسبب معارضة بعض الدّول
- أثناء الحرب العراقيّة – الإيرانيّة ،وقفت عمان موقف الحياد تجاه البلدين في محاولة منها إبعاد أيّ آثار لهذه الحرب على عمليّة المرور الطّبيعي في المضيق .
- أقامت قاعدة بحريّة في جزيرة (أمّ الغنم) الواقعة في المضيق و ذلك في سبيل الحفاظ على أمنه ، و من هذه الجزيرة تتمّ عمليّات المراقبة و الاستطلاع و تأمين عبور السّفن و النّاقلات في المنطقة الحرجة من المضيق ، و تمّ تركيب رادارات تراقب هذه العمليّة و السّفن المخالفة للقوانين البيئيّة

السّياسة العمانيّة تجاه المضيق (3)

المنطقة	الأساس القانوني	المفهوم في التشريع العُماني	امتدادها	تحديدها مع دول الجوار	مدى توافقها مع القوانين الدولية
مضيق هرمز	المراسيم و التشريعات البحرية بشكل عام و ليس هنالك تشريع خاص بالمضيق .	ممرّ دولي يستخدم للملاحة العالمية ضمن المياه الإقليمية العُمانية و ينطبق عليه القوانين و التشريعات التي تنطبق على المياه الإقليمية .	العرض : اقصاه : 22.5م أدناه : 20.75م الطول : خلاف كبير بين عُمان و ايران من جهة و بقية الدول البحرية الكبرى من جهة ثانية على طول المضيق .	يقع في المياه الإقليمية لكلّ من عُمان و أيران ، الاّ ان الممرات البحرية و المناطق الصالحة للملاحة تقع في المياه الإقليمية العُمانية .	ـ عند التوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في 1989/7/1 قدمت تصاريح فيما يتعلق بالمرور البري في المادة 19 والمادة 25 الخاصة بحقوق الحماية للدولة الساحلية والمادة 34 الخاصة بالنظام القانوني للمياه الإقليمية التي تشكل مضايق مستخدمة في الملاحة الدولية . و أخيرا المرور البري المطبق في المضايق المستخدمة في الملاحة الدولية التي جاءت به المادة 45 . ـ هنالك مشكلة كبيرة وتعارض فيما يتعلق بالمياه الإقليمية في مضيق هرمز فيما التشريع العُماني يأخذ بمبدإ المرور البري ، فإن اتفاقية 82 تنصّ على تطبيق مبدأ المرور العابر في المضايق المستخدمة في الملاحة الدولية . ـ يثور خلاف آخر حول المياه الموصلة للمضيق في تطبيق المرور البري أو العابر و ذلك في ضلّ عدم تحديد حدود مضيق هرمز.

السّياسة الايرانية تجاه المضيق

- إطلالة إيران على مضيق هرمز و اندراج جزء منه في مياهها الإقليميّة ، جعلها تولي أهميّة له و إنّ تحرّكاتها للتّعبير عن ذاك الاهتمام كان له تأثير كبير على عمليّة العبور و الإبحار في المضيق فهي أكبر قوّة إقليميّة في المنطقة
- تهدف إلى تأمين مصالحها الحيويّة بهما ، و هي سياسة محكومة بنظرتها إلى مفهوم سلامة الإبحار و موقفها من الأمن و السّلام بالمنطقة و كيفيّة تحقّقهما ، فهي في حاجة إلى استخدام مضيق هرمز معبرا لسفنها و ناقلاتها النّفطيّة فهو المنفذ الرّئيسي لها نحو العالم إلاّ أنّها تحتفظ بموقف خاصّ تجاه عدّة أطراف يشاركونها في الاستفادة من ركوب مياه المضيق ، يجعلها في موقف المواجهة إن لم نقل المجابهة لهم
- التّهديد الإيراني بإغلاق المضيق يخلق جوّا من التوتّر ينعدم معه الإحساس بالأمن و السّلامة و ترتفع معه – مقابل ذلك – ضرائب التّأمين لضمان استقرار قلق و سلام مسلوب و كلّ ذلك تتكبّده الملاحة البحريّة و يعوقها

السّياسة الايرانية تجاه المضيق (2)

- لقد تأسّس توجّه إيران في تعاملها مع مضيق هرمز على مقولة مفادها أنّ (أمن المضيق و الخليج مهمّة دول الخليج) . و قد ترجمت سياستها إيمانها الكبير بذلك المعنى ، و لكنّها أرادت أن تلعب الدّور الأكبر في عمليّة الأمن تلك بما أنّها القوّة العظمى بالمنطقة و هو ما عبّر عنه نائب الرّئيس الإيراني السابق (حسن حبيبي) بقوله : " إنّ قدرات إيران في المنطقة أبرزت أنّه لا يمكن إلغاء نفوذها و إنّ الوجود الإيراني لا غنى عنه من أجل الأمن في الخليج"
- عملت كذلك على إبعاد أيّ تأثير غير خليجي على تدبير أمور أمن المنطقة بما في ذلك الدّور العربي و تأثيراته و رأت أنّه لا يجب أن تربط الأمن الخليجي بالأمن القومي العربي
- كرهت إيران أن تستقوي عليها دول المنطقة و خاصّة الدّول الخليجيّة بالقوى الأجنبيّة و بالذّات بالولايات المتّحدة الأمريكيّة لأنّ ذلك يضعف الدّور الإيراني في المعادلة الإقليميّة

سياسات دول مجلس التّعاون

- عنيت دول مجلس التّعاون بشأن مضيق هرمز و طبيعة الملاحة به خاصّة بعد قيام الثّورة الإيرانيّة و المواجهة العسكريّة بين العراق و إيران . فقد اعتبرت أنّ تلك الأحداث لا تقف أخطارها عند حدود البلدين بل تتعدّاهما إلى دول المنطقة بأسرها .
- ارتأت في أفكار الثّورة الإيرانيّة خطرا لا يقلّ عن خطر الحروب و المعارك
- الغزو السّوفييتي لأفغانستان، وتحوّل منطقة الخليج و المضيق إلى بؤرة التّنافس الدّولي من أجل السّيطرة عليهما أدى الى تحرّكها على مستويات متعدّدة ، إذ تكتّلت في مجلس التّعاون لدول الخليج العربيّة عام 1981 لضمان التّعاون فيما بينها
- تشكيل قوّة (درع الجزيرة) كخطوة عمليّة في مجال الاستراتيجيّة الدّفاعيّة فيما بينها، و من خلال هذه القوّة تمّ إنشاء ما أطلق عليه بالإنذار المبكّر و مشروع الاتّصالات المؤمّنة بهدف ربط الأعضاء بشبكة راداريّة موحدّة و التّبادل المعلوماتي فيما بين أجهزتها الدّفاعيّة

سياسات دول مجلس التّعاون (2)

- عملت على إبعاد مضيق هرمز من اتّخاذه كورقة ضغط يستخدم ضدّها من قبل إيران أو من أيّة جهة أخرى قد تتسبّب في إعاقة الملاحة و المرور به ، و ذلك عن طريق الرّبط بين استقرار المنطقة الاقتصادي و السّياسي و سلامة المضيق و الملاحة به ، إذ يمثّل هذا الممرّ المائي بالنّسبة إلى تلك الدّول منفذا إلى العالم الخارجي . فالتّأثير متبادل في النّفع و الضّرر بين أمن المنطقة و أمن المضيق و استقراره
- ترى أنه لا يمكن أن يتحقّق الأمن في المضيق إلاّ إذا آمنت جميع الدّول أنّ مسؤوليّة أمن المضيق هي من مسؤوليات الدّول المطلّة عليه

الإستراتيجيّة الروسية تجاه مضيق هرمز

- إنّ الاهتمام الروسي بمضيق هرمز قديم يرجع إلى حلم القياصرة في الوصول إلى المياه الدافئة
- كان تدخّل الاتحاد السوفييتي السابق في أفغانستان على بعد (500 كلم) من مضيق هرمز، يهدف الى تغيير موازين القوى مع الغرب و طبعت الملاحة الدّوليّة بالمضيق بطابع التوتّر و الاضطراب
- كان الاتّحاد السّوفييتي الخاسر في الصّراع على المضيق و المنطقة، و قادت هذه الخسارة إلى ما هو أعظم إلى زواله ككيان و دولة
- السياسةالروسية الحالية لم تتشكل بعد وذلك في ضل الاوضاع الداخلية الروسية ولكنها لن تبعد عن سياساتها السابقة في عهودها القيصري والسوفييتي

الإستراتيجيّة الامريكية تجاه مضيق هرمز

- تتمثّل إستراتيجيّة الولايات المتّحدة الأمريكيّة تجاه مضيق هرمز في تأمين مصالحها الاقتصاديّة و الأمنيّة و السّياسيّة كقوّة عظمى
- تتأكّد هذه الأهميّة في ظلّ إحساس السّلطات الأمريكيّة بإمكانيّة استخدام مضيق هرمز وسيلة لتهديد مصالحها النّفطيّة ، يقول في هذا الشّأن وزير الخارجيّة الأمريكي الأسبق (هنري كيسنجر) : " يجب أن نمنع سجود الغرب على ركبتيه لتهديد منابع إمداد النّفط ، و إن لم ندافع عن أنفسنا إزاء هذا التّهديد ، فسوف يكون ذلك نهاية لكلّ الدّيمقراطيّات الصّناعيّة "
- المفهوم الأمريكي يرتكز على إبعاد المنطقة من أيّة سيطرة إقليميّة أو دوليّة تناهض أو تعاديها و جعل المضيق آمنا حسب مفهوم الأمريكيّين الخاصّ الّذي يتلخّص همّه الوحيد في تسهيل تدفّق النّفط دون عوائق

السياسة الامريكية تجاه المضيق

- تتمثّل الإستراتيجيّة السّياسيّة الأمريكيّة في اعتماد مجموعة من المبادئ الّتي اتّخذت وفق الأحداث المستجدّة في المنطقة و تأثّر بها مضيق هرمز
- أعلن الرّئيس الأمريكي (كارتر) في يناير 1980 مبدأه المعروف و مفاده أنّ أيّة محاولة للسّيطرة على منطقة الخليج من أيّة قوّة خارجيّة سوف ينظر إليها باعتبارها هجوما على المصالح الحيويّة للولايات المتّحدة ، و سوف يردّ عليها باستخدام كلّ الوسائل بما في ذلك القوّة العسكريّة

السياسة الامريكية تجاه المضيق (2)

- ارتكز مبدأ كارتر على خمس نقاط رئيسيّة هي :

– إنشاء قوّة مسلّحة جديدة تكون مستعدّة للردّ فورا على أيّ تهديد سوفييتي لمنطقة الخليج .

– اعتماد سياسة متشدّدة ضدّ الاتّحاد السّوفييتي سابقا، او اي تهديد للمضيق .

– العمل على خلق نوع من التّعاون بين الدّول الحليفة لها في المنطقة .

– إعتماد سياسة التّقارب مع السّعوديّة باعتبارها تمثّل الرّكيزة الأساسيّة للنّظام الأمني في المنطقة بعد سقوط الشّاه

السياسة الامريكية تجاه المضيق (3)

- في عهد الرّئيس الأمريكي ريجن انطلقت السياسة الإستراتيجيّة الأمريكيّة إزاء المضيق و الخليج على مبدأ (الإجماع الإستراتيجي) وهو نظام أمني من بعض الدّول في المنطقة لاحتواء الأطماع السّوفييتيّة على أساس تدعيم قدرات أربع دول رئيسيّة هي : مصر ، إسرائيل ، تركيا ، باكستان على أن تضمّ إليها السّعوديّة و الأردن
- أعلنت الولايات المتّحدة بأنّ خطر السّوفييت يكمن في إمكانيّة سيطرته على نفط الخليج أو التّحكم في الممرّات المائيّة الإستراتيجيّة
- التدخّل الأمريكي والصّدام مع إيران عند محاولة عرقلة المرور بالمضيق ، و سجّلت (11) سفينة و ناقلة نفط كويتيّة لحمايتها من الهجمات الإيرانيّة في المضيق

الاستراتيجية العسكرية الأمريكية تجاه المضيق

- تمّ في عام 1979 و تطبيقا لمبدأ كارتر الإعلان عن تشكيل "قوّات التدخّل السّريع" باعتبارها أداة لردع نيّات الاتّحاد السّوفييتي ، إذ باحتلاله لأفغانستان يصبح في وضع يمكّنه من فتح ممرّ ينفذ منه إلى مضيق هرمز و عبر التّنسيق مع كلّ من اليمن الجنوبي و أثيوبيا يمكنه تحديد النّفوذ الغربي في المنطقة
- في بداية عام 1983 تمّ إنشاء القيادة المركزيّة (Central command) كقيادة مستقلّة عن قيادة الأطلسي و البحر المتوسّط و المحيط الهندي

الاستراتيجية العسكرية الأمريكية تجاه المضيق (2)

- وضعت القوّات المركزيّة صيغة (3×5) لأمن الخليج تتضمّن ما يلي:
- نهج ثلاث مستويات لردع العدوان :
  1. تعزيز القدرات الذّاتيّة لدول الخليج
  2. الدّفاع الجماعي الإقليمي
  3. الدّعم الأمريكي للدّول الإقليميّة
- بالإضافة إلى إستراتيجيّة من خمس ركائز لمسرح العمليّات :
  1. إظهار القوّة
  2. وجود متقدّم
  3. مناورات تدريبات مشتركة
  4. مساعدات أمنيّة
  5. الاستعداد للقتال